الفصل الأول

انتقال رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية إلى حملة البنادق

أولاً: تجاذبات القوى الفلسطينية للهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة ما بعد أحمد الشقيري

الواضح إذن مما سبق أن ذكرناه في الباب الأول، أن هزيمة عام 1967 أدّت إلى تغييرات دراماتيكية في الموقف العربي تجاه إعطاء صلاحيات أوسع لمنظمة التحرير؛ مما شجّع الفصائل الفلسطينية العسكرية في ذاك الوقت من الدخول للمنظمة؛ ليكون لها دورٌ فعّال في قيادتها عوضاً عن قيادة الشقيري [1].

ومن المعلوم: أنه بعد حرب 1967 مباشرةً، وبعد عدة وساطات من بعض الصحفيين المصريين؛ كمحمد حسنين هيكل رئيس تحرير صحيفة الأهرام، التقى عبد الناصر بقيادات حركة فتح في أيلول (سبتمبر) 1967، مما يعني أن مصر الناصرية فتحت صفحة جديدة مع تلك الحركة ووضعت علاقتها بالشقيري خلفها، أو إن شئنا الدقة فقد طوت صفحة الشقيري نهائياً [2].

وكانت حركة فتح قد وضعت خطة تدريجية للتغلغل داخل صفوف منظمة التحرير والاستيلاء عليها، حتى تُصبح هي الممثل الشرعي للشعب والقضية الفلسطينية. ويبدو أنها بدأت خطتها في العمل بعد الهزيمة مباشرةً، بعدما استثمرت أجواء الهزيمة في النظم العربية المؤيدة لمنظمة التحرير، وكذلك الأمر داخل المنظمة نفسها، وبدأت بدفع عناصر من حركة فتح داخل اللجان المختلفة، ثمَّ كانت الخطوة الثانية والمهمة بتحريك اللجان نفسها لإظهار

---

[1] - مقابلة شخصية مع زكريا عطون.

[2] - خالد الحسن، **فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)**، ص992؛ هيكل، **أحاديث في العاصفة**، ص435-436؛ حنان كمال، **ملابسات استقالة الشقيري**، ص234؛ تعقيب أحمد السعدي على بحث محمد خالد الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص329؛ مناقشة عوني فرسخ لبحث محمد خالد الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص335؛ هيلينا كوبان، **المنظمة تحت المجهر**، ص408؛

*Serrieh, **The voice of the Truth**, pp. 32-33.*

ضعف القيادة. ورغم أن فتح لم تكن التنظيم الوحيد المقاتل على الساحة الفلسطينية، إلاَّ أنها كانت أسبقها وأكثرها تنظيماً، وتكاد تكون المنظمة المستقلة الوحيدة بجانب ما كان لها من معارك مشهودة كمعركة الكرامة في آذار (مارس) 1968، مما أكسبها شرعية من خلال الكفاح المسلح الذي تميّزت به مقارنةً بغيرها. ومنذ ذلك العام أصبحت فتح هي التنظيم الأهم في منظمة التحرير، واستحوذت على القسم الأكبر من عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة [1].

ومن التداعيات المباشرة لهزيمة العام 1967 خاصةً على الصعيد الفكري السياسي الفلسطيني، ترسيخ منطق النضال القُطري لدى الفلسطينيين من خلال الثورة الفلسطينية المسلحة الذي دعت إليه حركة فتح؛ فكان ذلك مؤشراً على بروز العديد من التنظيمات الفلسطينية الجديدة من أبرزها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي كانت مواقفها متوائمة مع مواقف حركة فتح، والتي أكّدت في بيانها بأن هزيمة الجيوش العربية في تلك الحرب، مثّلت بداية مرحلة جديدة من العمل الثوري، لتباشر الجماهير من خلاله دورها القيادي والمسئول في قتال الإمبريالية والصهيونية بسلاح العنف الثوري [2].

وطبقاً لِما ذكره محمد عبد العزيز أبو سخيلة؛ فبعد تنحية الشقيري من منصبه عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صفقة غير مشروعة قانونياً، بل كانت كلها باتفاقات مع يحيى حمودة، وكان أبو سخيلة نفسه شاهداً على ذلك. ولمَّا عجزت هذه اللجنة عن تحقيق الوحدة التي كانت قائمة في عهد الشقيري، التقت ثمانِ تنظيمات فلسطينية ودعا بعضها إلى وحدة كافة التنظيمات، وصدرت الدعوة الأولى في مجلة صوت فلسطين التي كانت تصدر من القاهرة باسم جبهة ثوار فلسطين- قوات الصاعقة- وهي منظمة من المستقلين الذين لم يسبق أن كانوا تابعين لأيٍّ من التنظيمات الفلسطينية، وكان ذلك في 14 كانون أول (ديسمبر) 1967. وصدرت الدعوة الثانية من حركة فتح في 5 كانون ثانٍ (يناير) 1968، والدعوتان تكوّنان اتفاقاً واحداً على اللقاء بالقاهرة، وتمَّ ذلك في الفترة من 17-20 كانون ثانٍ (يناير)

---

[1] - صبحي عسيلة (محرر)، **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005، ص16-17.

[2] - زهير المصري، **اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية**، ط1، غزة، مكتبة اليازجي للطبع والنشر والتوزيع، 1429هـ (2008م)، ص67.

من العام نفسه، وخرج الاجتماع بقراراتٍ سياسية تنادي بتكوين مكتب دائم لها بالقاهرة وبتكوين قيادة عسكرية.

وانضوت التنظيمات كلها في ثلاث تنظيمات هي: جبهة ثوار فلسطين- قوات الصاعقة، وانضوى معها تنظيمان هما: طلائع حرب التحرير التي كانت تابعة لسوريا، وجبهة التحرير الفلسطينية بقيادة العميد طاهر ذبلان، وانضمت أربع تنظيمات وفتح معاً تحت اسم (فتح)، وثالثة وهي منظمة واحدة باسم خالد بن الوليد. وقد أدّى هذا كله إلى سحب البساط من منظمة التحرير؛ ففرضت التنظيمات الثماني على اللجنة التنفيذية للمنظمة اختيار لجنة تضم جميع القوى لاختيار مائة عضو للمجلس الوطني الفلسطيني. ونجحت في ذلك وظلت تلك اللجنة التنفيذية ضعيفة أسيرة تحكُّم تلك المنظمات الثماني. ومن المعلوم أن منظمة التحرير والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اعتذرتا عن الاشتراك في ذلك الاجتماع[1].

وكانت قد تألفت لجنة تحضيرية من منظمة التحرير من أربعة أشخاص برئاسة يحيى حمودة، للاتصال بحركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبعد عدة اجتماعات أُتفق على تشكيل المجلس الوطني في دورته الرابعة من مائة عضو، لتدخل من خلالهم التنظيمات الفدائية إلى المنظمة تمهيداً للدخول في لجنتها التنفيذية ثمَّ رئاستها فيما بعد. ويعتبر البعض: أن الدورة الرابعة للمجلس الوطني وما صدر عنها هو الشرعي الوحيد، لأنه مثّل رأي الشعب الفلسطيني[2].

ويبدو أن احتدام التنافس على كسب الرأي العام الفلسطيني ومنظماته الشعبية والمهنية داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها بين منظمة التحرير الرسمية والتنظيمات الفدائية، الذي كان واضحاً وجليّاً مع بداية تأسيس المنظمة، وكذلك الاعتراف الرسمي العربي الذي حظيت به المنظمة، كان يعزّز مع غيره من الأسباب والتطورات، من الرؤية التي كانت تدعو إلى انخراط المنظمات الفدائية في مؤسسات منظمة التحرير؛ فشهِدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت في القاهرة عام 1969، انتقال مركز القرار السياسي الفلسطيني من يد الفئات التقليدية، وممثلي رأس المال الفلسطيني، وكبار

---

[1]- مناقشة محمد عبد العزيز أبو سخيلة لبحث خيرية قاسمية، "**أحمد الشقيري بين المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي العربي**"، في: أحمد الشقيري، ص286؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص101؛ حميد، **مقررات المجلس الوطني**، ص20.

[2]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص101؛ خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص15.

التكنوقراط العاملين في الدول العربية، إلى يد التنظيمات الفدائية ومثقفي الطبقة الصغيرة والوسطى. فأصبحت منظمة التحرير بعد هذه الدورة، مكوّنة من: الفصائل المسلحة والاتحادات الشعبية والمنظمات النقابية، وعددٍ من الشخصيات الوطنية المستقلة التي تمَّ اختيارها بالتوافق والتراضي بين الفصائل الفلسطينية [1].

وكانت حركة فتح قد دخلت منظمة التحرير في 10 تموز (يوليه) 1968، بعد معركة الكرامة بشهورٍ قليلة خلال المجلس الوطني الرابع، بعد أن اشترطت لذلك شرطين هما: **الأول:** ألاَّ يعني دخولها المنظمة قبولها بالطريقة التي أُنشئت بها؛ كممثلة للكيان الفلسطيني بقرارات مؤتمر القمة العربية في كانون ثانٍ (يناير) 1964، لأن ذلك يجعلها منظمة قومية مرتبطة بالواقع العربي الرسمي مما يعكس تناقضاته عليها. **والثاني:** أن تظل حركة فتح وقواتها العاصفة محافظة على شخصيتها الاستقلالية وتنظيماتها السرية ومنطلقاتها الوطنية. كما اشترطت أن يتضمّن المجلس الوطني اشتراك الهيئات والتنظيمات الفلسطينية كافة، واستقلاله التام عن جميع الحكومات العربية، وفرز مناضلي الصالونات من الحركات الفدائية. ومن المعروف أن حركة فتح جاءت كتيارٍ وسطي بين القومي والشيوعي، الأمر الذي فرض اتخاذ مواقف تخدم الشعب الفلسطيني، خصوصاً في ظل تعدد تياراته السياسية والفكرية والدينية [2].

ونتج عن اجتماع المجلس الوطني الرابع اتخاذ قراراً بانتخاب اللجنة التنفيذية بواسطة المجلس الوطني، لا بتسمية من رئيس اللجنة الذي كان يجمع بين هذا المنصب ورئاسة المجلس الوطني؛ فتقرر الفصل بين المنصبين وأصبحت اللجنة تنتخب رئيسها من ضمن أعضائها. كما تمَّ تعديل الميثاق القومي الفلسطيني، وقرر المجلس الوطني استمرار اللجنة التنفيذية التي يرأسها يحيى حمودة في ممارسة صلاحياتها، وإرجاء انتخاب لجنة جديدة لحين انعقاد الدورة الخامسة للمجلس الوطني [3].

---

[1]- جبرا الشوملي، **العلمانية في الفكر العربي المعاصر، دراسة حالة فلسطين**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه (71))، تموز (يوليه) 2008، ص210-211.

[2]- غازي خورشيد، **دليل حركة المقاومة الفلسطينية**، سلسلة كتب فلسطينية (32)، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1971، ص24-25؛ **مقابلة مع زكريا عطون.**

[3]- عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص146؛ فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني**، ص157.

ثانياً: المتغيّرات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من تنحية الشقيري وحتى عام 1969

ومهما يكن من أمر: فقد مثَّلت تنحية أحمد الشقيري عن رئاسة منظمة التحرير، الحد الفاصل بين عهده ومرحلته، وبين العهد اللاحق له في مسيرة حركة التحرر الفلسطينية الحديثة والمعاصرة، ولا سيما في إطار منظمة التحرير. وإذا كان الشقيري قد تنحّى عن زعامة المنظمة نتيجة مآخذ قد أُخذت عليه من قِبل التنظيمات الفلسطينية، وأهمها حركة فتح بصفتها أكبرها حجماً ودوراً، لكن يبقى سؤال يجد المرء حيرة كبيرة في الإجابة عليه وهو: (**هل من اتهموا قيادة منظمة التحرير عند ولادتها بالتبعية وفقدان الاستقلالية، تمكّنوا بعدما أرغموا الشقيري على التنحّي من قيادة المنظمة باستقلالية تامة، دون ضغوطات من ذلك النظام العربي أو ذاك؟ وهل حققوا نجاحات تُذكر بعد الحصول على الاستقلالية التي نشدوها؟**).

والإجابة على هذا السؤال تندرج تحت رأيين، **الأول:** حسب ما ذكره غازي الصوراني: بأن الحديث عن منظمة التحرير أو حركة فتح والفصائل الفلسطينية، هو حديث عن مراحل ومواقف متغيرة؛ إذ ليس من الممكن الحديث عن المنظمة، أو أي فصيلٍ آخر عبر برامج أو مواقف وأهداف مبدئية أو ثابتة. وذلك يعود إلى أسبابٍ وعواملٍ متنوّعة تدفع إلى التغيير، يختلط فيها الذاتي بالموضوعي عبر مبررات أو ذرائع أو أسباب وظروف محلية وعربية ودولية اضطرارية، أو واقعية أو مصلحية أو انتهازية... الخ.

والمعروف تاريخياً أن المقاومة الفلسطينية جاءت بعد تفاقم أزمة الحركة القومية العربية، وبعد بدء انكسار الأحلام التي انتشرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في التحرر والوحدة القومية والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي. وقد كان لهزيمة العام 1967 دوراً أساسياً في خلق المناخ الملائم للمقاومة الفلسطينية أو اتساعها، على إثر انكسار المشروع القومي الناصري؛ فمن قلب ذلك المناخ انبثقت روح المقاومة والبطولة والتضحية، وتبلور التصوّر الشعبي العربي للمقاومة الفلسطينية؛ لتصبح فكرة توحيدية مركزية أو قيمة شبه مطلقة ومقدسة. وهنا تكون محاولة التقييم والنقد صعبة، وتزداد هذه الصعوبة عبر الإشكالية الأخرى للمقاومة التي تنامت عبر تراكم ممارساتها السلبية؛ ففي التجربة الفلسطينية من "الركاكة" والتخلّف على الصعيد النظري، وفي مجال العمل الحزبي والعسكري والسلوك، ما

يجعل التقييم والنقد لا يبدوان منطقيين. لكن في كل الأحوال من الضروري تقييم التجربة، انطلاقاً من أن الظروف العامة التي باتت تعيشها المقاومة الفلسطينية أو ما بقي منها، تجعل مسألة التقييم راهنة وذات أهمية، ارتباطاً بمستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية، وضرورة التحامها العضوي بالبُعد القومي التحرري العربي [1].

والثاني: حسب ما ذكره محمد خالد الأزعر، أنه لا ينتمي إلى الاجتهادات النظرية، وإنما يؤدي غرضاً في إثراء الجدل بشأن فعالية النضال الفلسطيني في الوضع الراهن والمستقبل، من خلال فحص تجاربه واستلهام عبره ودروسه، وأن أفضل المناهج المساعدة على أداء ذلك الغرض هو معالجة تلك القضية؛ بأكبر قدر ممكن من الموضوعية والتجرّد؛ فالشقيري ومن أتى بعده من العاملين في حقل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بكل تعقيداتهما، اجتهدوا فأصابوا وأخطأوا. واللافت للانتباه أن حركة فتح عند بدايات نشاطها السياسي والمسلح، كانت الأكثر معاصرة لعهد الشقيري، ولعلّها كانت ولا زالت الأعمق تأثيراً من حيث الرؤى والممارسات في حركة التحرر الوطني الفلسطيني، كما أنها هي التي تولّت قيادة المنظمة بقيادتها التاريخية بعد نهاية عهد الشقيري. ومن ثمَّ فإنه من الطبيعي أن تشغل أفكار فتح وانتقاداتها إزاء الشقيري والمنظمة الحيّز الأوسع من الاهتمام، ولكن ذلك لا يعني بأي حالٍ من الأحوال، التقليل من شأن الأدوار النضالية التي قامت بها الفصائل الأخرى، والتي شاركت فتح في تحويل المنظمة ومحتواها في مرحلة ما بعد الشقيري [2].

ومن المعلوم أن الفصائل والتنظيمات الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح، ذهبت إلى أن نشأة منظمة التحرير أتت بإرادة عربية كما سبق الإشارة، حيث كان هدفها ضبط إيقاع النشاط الفلسطيني الذاتي نحو التأطّر، وأخذ زمام المبادرة المسلحة على مقاس السياسات العربية. وادّعت تلك الفصائل أن هكذا منظمة لن تستطيع في ظل تبعيتها للدول العربية وخضوعها الكامل لرقابتها، ممارسة دوراً في إيجاد حركة تحرر وطنية راسخة الأقدام، ومستقلة عن كل النظام الإقليمي العربي أو حتى بعضها. وكانت حركة فتح قد أخذت على قيادة المنظمة في مذكرتها إلى المجلس الوطني الثاني في آيار (مايو) 1965 افتقارها إلى الثورية، واحترافها القول دون العمل، والتخاذل إزاء الضغوطات العربية. وكثيراً ما تبرّمت فتح من

---

[1]- مقابلة مع غازي الصوراني.

[2]- الأزعر، "**تطور حركة التحرر**"، في: أحمد الشقيري، ص295.

اعتماد تلك القيادة على الأنظمة العربية، ثمَّ استمرت فتح على ذلك التشخيص إلى ما قبل تنحي الشقيري ببضعة أيام؛ ففي بيانها بتاريخ 10 كانون أول (ديسمبر) 1967، ذكرت بأن المنظمة لا تملك الشخصية المستقلة، لأنها وليدة الواقع العربي بكل تناقضاته وسلبياته[1].

وعلى أية حال: فقد تنامت حركة المقاومة الفلسطينية في أعقاب حرب 1967؛ فأصبح العامل الفلسطيني وللمرة الأولى منذ حرب عام 1948، هاماً وفعَّالاً ومتنامياً في الصراع العربي الإسرائيلي وتصاعد العمل الفدائي، وطرحت ظاهرة تعدد التنظيمات الفدائية الفلسطينية نفسها في ساحة النضال الفلسطيني؛ فأُعلن عن تشكيل تنظيمات جديدة، وأُعلن عن تنظيمات كانت تتخذ السرية طابعاً لها؛ فبدأت تنضم لحركة فتح مجموعات فدائية لتندمج معها، بالإضافة إلى حدوث تحالفات لتنظيمات أخرى مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد جاء ذلك كله بالتوازي مع محاولات لمنظمة التحرير؛ لشق طريقها وتثبيت وجودها في ساحة النضال الفلسطيني [2].

ولمَّا كانت حركة فتح قد تزعّمت المطالبة بتجديد منظمة التحرير في أعقاب حرب عام 1967 وتنحية الشقيري، ورفعت شعار إبدال "**ثوار المكاتب**" بقادة "**الكفاح المسلّح**"[3]؛ أضحت تلك الحركة برأي الرئيس المصري عبد الناصر أقدر الحركات الفلسطينية وأخلصها لتتولى قيادة المنظمة [4]. وهذا ما حدث بالفعل فخلال الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني في شباط (فبراير) 1969، تمَّ انتخاب يحيى حمودة رئيساً للمجلس، وانتخاب لجنة تنفيذية بالتزكية ضمّت ممثلين عن حركة فتح والصاعقة ومنظمة التحرير والمستقلين، وقامت اللجنة بانتخاب ياسر عرفات رئيساً لمنظمة التحرير [5].

وقد أكّد الرئيس عبد الناصر دعم مصر اللا محدود ووضع إمكانياتها في سبيل دعم المقاومة المسلحة، وذلك خلال مقابلته لأعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة للمنظمة. وبذلك

---

[1] - المرجع السابق، ص295.

[2] - عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص142

[3] - ي. د. ديمترف، وآخرون، **نشأة وتطور حركة المقاومة الفلسطينية**، ترجمة: زهدي الشامي، القاهرة، دار العالم الجديد، 1990، ص27.

[4] - فرج، **منظمة التحرير**، ص57.

[5] - محمود عزمي، "**الثورة الفلسطينية المسلحة 1965-1971: رؤية نقدية للفكر والمقاومة**"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 33، بيروت، تموز (يوليه) 1990، ص24-25.

بدأت مرحلة جديدة من مراحل الوحدة الوطنية، بدخول تنظيمات المقاومة في إطار منظمة التحرير ابتداءً من عام 1968[1].

وبعد أن وطّدت الفصائل الفلسطينية أقدامها داخل منظمة التحرير، شدّدت تلك الفصائل كما فعل غيرها من قبل على ما كان يُعد ثوابت فلسطينية، لا يتطلّع إلى المساس بها سوى القليلون، ولا يجهر بما يتطلّع إليه إلاّ هؤلاء القليلين. وعليه: جرى التشديد على **رفض الاعتراف بإسرائيل، وفي الدعوة إلى تحرير فلسطين بكاملها**، كما واحتفظ فكر تلك الفصائل لقضية فلسطين **بمرتبة القضية العربية الأولى**. وفي ضوء ذلك الترتيب الذي لم يتوقّف أحد عند تمحيص خطأه أو صوابه، أوجب الفكر على الأمة العربية واجبات متنوعة. أما جديد الفصائل فلم يعد حتى نهاية الستينات ما سبق الإشارة إليه، من الإمعان في إبراز تميّز الدور الفلسطيني، والشطط في تأليه السلاح من جهة، والاستهانة بالعمل السياسي والجيوش النظامية من جهةٍ أخرى، ومع وجود الثوابت ووضعها في مرتبة القداسة بقي الفكر تجريبياً[2].

وهنا: ينبغي التوقف لتبيان أبعاد الدعوة الفلسطينية إلى التمايز؛ تلك الدعوة التي تجسّدت عبر تطورها في مصطلحات وشعارات مختلفة منها: **إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية** من خلال إعادة بناء الكيان الوطني الفلسطيني، أو بمعنى آخر أن يأخذ الفلسطينيون زمام المبادرة في العمل لتحرير وطنهم. ومما لا شك فيه فإن تلك الدعوة انطوت على مقدارٍ ضئيل أو خطير من التباين مع الدعوة إلى مسئولية العرب الموحدة إزاء القضية الفلسطينية، بمقدار ما انطوت على تباينٍ ما، مع الفهم الميكانيكي لمسألة الوحدة العربية ووحدة الأمة ووحدة قضاياها. ويبدو أن التمايز بوجهيه هذين راح يتعزّز مع صخب الدعوة إلى الكفاح المسلح، واشتداد التوجّه الفلسطيني إلى التمايز عن المحيط العربي الذي تعزّز أكثر فأكثر، بقبول مصر والأردن بالذات للقرار الدولي (242)، ورفض منظمة التحرير القطعي له. فالقبول بالتسوية التي صاغ القرار بنودها ومن ضمنها الاعتراف بإسرائيل، أظهر ميلاً عربياً إلى ما عدّه معظم الفلسطينيين تفريطاً من العرب بأرضهم وحقوقهم الثابتة؛ فتعززت الدعوة إلى التمايز. وكان قبول الرئيس عبد الناصر بالذات لذلك القرار (أي لمبدأ التسوية)،

---

[1]- أسعد عبد الرحمن، **النضال الفلسطيني**، ص189؛ فرج، **منظمة التحرير**، ص59.

[2]- فيصل حوراني، "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص52.

حاسم التأثير في هذا المجال، مما أدّى إلى انقلاب حركة القوميين العرب من الإفراط في الناصرية إلى الإفراط في انتقاد نظام عبد الناصر[1].

وكنتيجة منطقية لتداعيات حرب 1967 تقدّمت حركة فتح الصفوف الفلسطينية، ليس لأنها كانت المبادرة إلى إعلان الثورة المسلحة قبل عامين ونصف العام من تلك الحرب، بل لأنها كانت الأقدر على تمثّل المزاج الفلسطيني العام وخصوصاً مزاج اللاجئين الفلسطينيين. وكان فكر حركة فتح هو الأكثر استجابةً لتعقيدات المزاج الذي تشكّل في سنوات اللجوء ومراراتها وطموحاتها وأوهامها؛ فقد اشتمل هذا الفكر على الثوابت، واحتفظ إذن بوظائفها كلها من جهة، كما استوعب المستجدات بتنويعاتها العديدة من جهةٍ أخرى. ومما لا جدال فيه أن فتح أظهرت مقداراً لا بأس به من التشبّث بالثوابت كما فعل الجميع، لكنها برّت هؤلاء في القدرة على تبديل الأفكار والمواقف، وضمان الشعبية لسياستها حين تدعو لشيء، ثمَّ حين تدعو إلى غيره أو حتى إلى نقيضه[2].

وطبقاً لمعطيات العهد الجديد للمنظمة ودخول الفصائل الفلسطينية تباعاً في جسم المنظمة عام 1968، بدأ النظام الفلسطيني مرحلة جديدة قامت على الاعتراف بالتعددية وتكريسها عملياً من خلال تضمينها في الميثاق الوطني في المادة الثامنة منه؛ ما ينص على إن: "**الجماهير الفلسطينية تشكّل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة**". فبعد حرب عام 1967 أصبحت منظمة التحرير أكثر قوة وفاعلية، بسبب انتشار المشاعر والعواطف الوطنية لدى العديد من الفلسطينيين الذين فقدوا وطنهم لحساب إسرائيل[3].

لكن من حق أي باحث التساؤل: (**إذا كانت منظمة التحرير في عهد الشقيري لم يكن لديها الشخصية الاستقلالية؛ فهل من ورثوا حكمها بعد الشقيري تمكّنوا من فك أسرها من أغلال القيود العربية وأداروها باستقلالية تامة؟**)، والإجابة على هذا التساؤل سوف يجدها القارئ في ثنايا الدراسة التي بين أيدينا.

---

[1]- المرجع السابق، ص52-53.

[2]- المرجع السابق، ص54.

[3]- الأزعر، "**التعددية السياسية**"، ص28؛

*Jimmy Carter, **The Blood of Abraham: Insights into the Middle East**, Fayetteville, AR: University of Arkansas Press, 1993, p. 105.*

ولمّا كان الشقيري قد أكّد في الميثاق القومي الفلسطيني على البُعد العروبي والمسئولية القومية للقضية الفلسطينية؛ لذا: لم يسلم من وقوعه في دائرة التراشق الإعلامي، التي شابت مرحلة نشأة المنظمة بين ما سُميَّ بمعسكري التقدميين والرجعيين. ومع إن الشقيري كان على علاقة وطيدة بمصر الناصرية التي آزرته ودعمته بقوة كما دعمت منظمته، فإن حركة القوميين العرب اتهمته بالخضوع للقوى الرجعية؛ فبعيد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الأول، اتهمته الحركة بأنه أنشأ منظمة غير ملتزمة بأي شيء، وأنه عمد إلى تغييب القوى الثورية وضربها وعزلها. وكان القوميين العرب بذلك يقصدون تجاوب الشقيري مع رغبة النظام الأردني في إضافة بعض الأسماء إلى المجلس الوطني للمنظمة، ونيّته في عدم مزاحمة الأردن في قضية السيادة على الضفة الغربية [1].

ورداً على ما جوبه به الشقيري من التبعية المطلقة للأنظمة العربية، فإن منظمة التحرير ما كان لها أن تتمكّن من الوقوف على قدميها دون ظهير وسند عربي قوي، وقد تمثّل ذلك الظهير في مرحلة النشوء بمصر الناصرية، لكن الظهير شيء يختلف تماماً عن التبعية والوصاية. وكان التوافق بين الفكر القومي للشقيري وبين عقيدة عبد الناصر من القضايا المساعدة على التفاهم بينهما؛ فلمَّا ظهرت بعض الفروقات بين الرجلين كانت القطيعة، خاصةً بعد اختلافهما على قضية التسوية السلمية بعد هزيمة 1967. وكان الشقيري في أحلك الظروف وأكثرها حساسية، حريصاً على إظهار الخط الفاصل بين عروبة القضية الفلسطينية وبين استقلالية منظمة التحرير، كما حدث أثناء مؤتمر القمة العربية في الخرطوم في آب (أغسطس) من العام نفسه [2].

والحق يقال إنه ما كان بإمكان الشقيري إنشاء منظمة التحرير بدون دعمٍ مصري بالذات، لِما لمصر من ثِقل وتأييد وجماهيرية في أوساط التنظيمات والتجمعات الفلسطينية، ومن تبوئها مركز الصدارة والقيادة بين الدول العربية بشكلٍ عام، ناهيك عن إن المملكة العربية السعودية كان موقفها من الشقيري ومنظمته متحفظاً وباهتاً فاتراً، حتى إنها لم تفتح مكتباً للمنظمة على أراضيها، وظل معتمد حركة فتح في الرياض هو الذي يمثّل

---

[1]- الأزعر، **تطور حركة التحرر الوطني**، ص295-296.

[2]- المرجع السابق، ص297-298.

الفلسطينيين لديها. وكذلك موقف الحكومة السورية المتمثّل بفتح مكاتب لحركة فتح وتوفير قواعد لها، وموقف الحاج أمين الحسيني المتوافق كليةً مع الموقف السعودي [1].

ولمّا كان التحلل من قيود المحدد العربي للحركة الوطنية الفلسطينية صعباً، نظراً لتداخل القضية الفلسطينية بالمشيئة العربية العامة؛ فالقيادات اللاحقة التي خلفت الشقيري على زعامة المنظمة سارت على دربه، ولم يكن الفارق بين القيادتين كبيراً من حيث أسس تحليل العلاقات الفلسطينية العربية، ولكن الفارق بينهما ظهر في تجليات الممارسة التي اشتقها العهدان مع هذه الأُسس. وعلى الرغم من أن فصائل المقاومة أحدثت تغييرات في التعبيرات التي استخدمها الميثاق القومي للمنظمة، بحيث ظهرت أولوية الوطني الفلسطيني وطموحاته الاستقلالية بصورة أقوى، إلاّ أن ذلك لم يكن ليغيّر كثيراً من حدود المداخلات والتأثيرات العربية في المنظمة ولا في الحركة التحررية الفلسطينية. وبالتالي: فيمكن القول إن توثيق فكرة الاستقلالية الوطنية الفلسطينية في صلب دستور المنظمة، والذي صار **الميثاق الوطني** منذ عام 1968 بدلاً من **الميثاق القومي**، لم ينقل التأثيرات العربية في المنظمة بطورها المعدّل وقيادتها اللاحقة لعهد الشقيري إلى مواقع خلفية. والاتهامات التي وُجهت للشقيري والتي حاولت النيل من استقلاليته الوطنية، تكررت بصيغٍ أو بأخرى مع خلفائه؛ فحركة فتح عند نشأتها اعتمدت تماماً على سورية التي كانت تقودها مجموعة تتبنّى نظرية التعجيل بالحرب ضد إسرائيل، بهجومٍ خاطف قبل أن يستفيق العالم والولايات المتحدة، الأمر الذي لم توافق عليه بقية الدول العربية. وأولت حركة فتح كل الدعم لانطلاق رصاصتها الأولى من سورية عام 1965 شريطة أن يجري ذلك بالتنسيق مع الجيش السوري، ولكن بعد شن بعض الغارات الإسرائيلية الانتقامية على سوريا، نتيجة تزايد عمليات فتح المسلحة عمدت دمشق إلى تشديد سطوتها على المجموعات الفلسطينية ومنها فتح [2].

وحسب البعض: فإن تغيير اسم الميثاق؛ ليصبح الميثاق الوطني بدلاً من الميثاق القومي، جاء لأن كلمة وطني تعني فلسطين، وكلمة قومي تعني عربي؛ والميثاق فلسطيني وليس عربي، مع التركيز على أن فلسطين جزء لا يتجزّأ من الأمة العربية [3].

---

[1]- تعقيب أحمد السعدي على بحث محمد خالد الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، في: أحمد الشقيري، ص326-327.

[2]- الأزعر، **تطور حركة التحرر الوطني**، ص298-299.

[3]- يوسف حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (7)، ص30.

ولكن ما سبق الإشارة إليه: يحتاج إلى وقفة: فالسعودية التي دعمت حركة فتح منذ بداياتها لم تدعمها من منطق الثورة؛ وسورية إذا أرادت أن تتخذ من حرب التحرير الشعبية أو العمل الفدائي طريقاً ثورياً للتحرير، فلها دولتها وحزبها وتنظيمها في عددٍ من الدول العربية؛ فلماذا تلجأ لحركة فتح وهي التي كانت ترى فيها امتداداً للإخوان المسلمين، وهي أيضاً المتحالفة مع السعودية المحافظة بل والرجعية - كما كانت سورية تصفها، كما إن حركة فتح وقتذاك لم تكن تنظيماً شعبياً واسعاً للقول بأن سورية سارت مع التيار؛ فكانت هي التي ساعدت على بناء فتح. أما إذا أرادت سورية أن تعتمد تنظيمات غير تنظيمها كحزب البعث؛ فثمة تنظيمات أقرب من فتح إلى فكرها القومي. وعلى الرغم من كون الكثيرين يفسرون هذا التحالف والتشجيع لفتح على إنه مناوأة لمصر الناصرية، فهل المناوأة لعبد الناصر تحتمل توريط سورية نفسها ومصر في حربٍ لا تريدانها ولا قِبل لهما فيها آنذاك، وإذا كانت حسابات دمشق خاطئة قبل هزيمة 1967، فهل أعادت النظر في علاقاتها مع فتح بعد الحرب؟. وبالتالي: فإن علاقة فتح مع مصر بعد الحرب لم تكن بديلاً للعلاقة مع سورية، ولكنها سياسة جديدة لمصر الناصرية في فترة الإعداد للمعركة وتوسيع الخيارات السياسية [1].

وبناءً عليه: فلا بد إذن من الاتفاق على أمورٍ ثلاثة، كان لا بد من التقيّد بها نظراً لحساسية القضية الفلسطينية، ولأنها لا تعني طرفاً دون الآخر:

1. **الأمر الأول:** قومية القضية؛ فتحرير فلسطين هو في المقام الأول مسئولية الأمة ككل وهي بذلك وقف على الأمة، لا يحق لأحد التفرّد في حلها تحت أي مسمى أو اجتهاد. ودور الشعب الفلسطيني على خصوصيته، يتحدّد بكونه طليعة للنضال العربي الثوري من أجل التحرير وليس بديلاً عنه، وفي حال تعرُّض هذا المفهوم للخلل فهذا يعني مقتلاً للقضية الفلسطينية.
2. **والأمر الثاني:** إنه كتجسيد لطبيعة الصراع وأهداف الهجمة الاستعمارية الصهيونية وشموليتها؛ فالقوة العربية الذاتية هي صاحبة القول الفصل وهي الوحيدة القادرة على تحقيق النصر وتحرير فلسطين.
3. **والأمر الثالث:** إن القضية الفلسطينية لكونها تمثل مركزية الصراع العربي- الإسرائيلي، على قاعدة التحرير الكامل لأرض فلسطين التاريخية، هي المعيار الذي يُقاس على

[1] - تعقيب السعدي على بحث الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص329-330.

أساسه تقدمية أو رجعية أي نظام أو تنظيم أو تيار فكري أو سياسي في الساحة العربية؛ ولذا: فعلاقات الأمة العربية مع محيطها الدولي يجب أن تُبنى على هذا الأساس.

وبالتالي: وعلى أساس تلك الأمور الثلاثة، يمكن تبيان تطور الحركة الوطنية الفلسطينية وتقييمها سواء في فترة الشقيري أو ما بعدها؛ فالشقيري حاول تجسيدها ضمن الذاتية والموضوعية الفلسطينية والعربية والدولية في اتجاه تحقيق هدف التحرير، والذي على أساسه أُنشئت منظمة التحرير بأُطرها ومؤسساتها وميثاقها، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي أحاطت بالشقيري ضمن واقع الشتات، والواقع السياسي العربي الذي كان سائداً في حينه، والذي حاول من خلاله الخروج بأفضل تمثيل للقاعدة الفلسطينية الجماهيرية الواسعة، وتجسيده للوحدة الوطنية في حدود أفضل ما يمكن [1].

وللتدليل على إن من خلفوا الشقيري عانوا من الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية، فقد ذكر يحيى حمودة الرئيس المؤقت لمنظمة التحرير في مقابلةٍ معه نشرتها صحيفة الأهرام المصرية في 19 كانون ثانٍ (يناير) 1968: "**أن المنظمة ليست مجرد طرف من أطرافِ العمل الوطني الفلسطيني وإحدى فصائله، لكنها الممثلة الرسمية لكل الشعب الفلسطيني في جميع المجالات العربية والدولية وكل المؤتمرات والمحافل الرسمية**". وقال: "**إن مواضع الخلاف بين المنظمة وبقية التنظيمات الفلسطينية هي حول الأسلوب... لا خلاف على الهدف... إن ظروف الشعب الفلسطيني تختلف عن ظروف أي شعب آخر. وانطلاقاً من هذا لا تلائمنا تجربة فيتنام أو الجزائر، إنما يجب أن نقدّم إلى الأمة العربية والعالم تجربة أخرى رائدة**" [2]. وعن التفاهمات بين المنظمة والتنظيمات الفلسطينية قال أيضاً في تصريحٍ له مع صحيفة النهار اللبنانية في 22 من الشهر نفسه: "**إننا سنستنفد جميع الوسائل التي يمكن أن توصلنا إلى تفاهم مع فتح**". وقال عن الجهود التي تُبذل لتوحيد التنظيمات: "**لقد قررنا تأليف لجنة للاتصال بجميع المنظمات والهيئات الفلسطينية،**

---

[1] - مناقشة حمد حجاوي لبحث محمد خالد الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص337-338.

[2] - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 7، من 1968/1/1 إلى 1968/6/30، كانون أول (ديسمبر) 1968، ص37.

بغية ايجاد التعاون وتنسيقه وتوحيده في النضال المسلح وتصعيده، لا في كثافة العمل وحسب بل وفي الأهداف أيضاً" [1].

والواضح من خلال أقوال يحيى حمودة، أن ثمة خلافات طفت على سطح منظمة التحرير بين قيادتها والتنظيمات الفلسطينية الأخرى التي دخلت المعترك السياسي، وأضحت ضمن نطاق منظومة المنظمة. ولكن على ما يبدو فإن تلك التنظيمات كانت تختلف فيما بينها حول الأسلوب، الذي يجب أن تسلكه المنظمة لتحقيق الهدف المشترك لتلك التنظيمات وهو تحرير فلسطين. كما يبدو أن الخلاف بين قيادة المنظمة وحركة فتح كان أعمق مما بينها وبين بقية التنظيمات الأخرى، ويبدو أن الخلاف كان منصبّاً على محاولة حركة فتح الحصول على نسبة كبيرة من التمثيل داخل المنظمة.

ومما سبق يتضح لنا: أن منظمة التحرير في عهد الشقيري غير منظمة التحرير ما بعد عهده، فقد تغيّرت تغيّراً جذرياً فور استلام يحيى حمودة لمقاليد رئاستها نتيجة ضعفه، ثمَّ ازدادت وتيرة هذا التغّير بعد استلام ياسر عرفات زعيم حركة فتح لقيادة دفة المنظمة. وحسب ما ذكره الأستاذ عبد الله حامد أبو العطا عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني: فإن المنظمة بثوبها الجديد قادت الشعب الفلسطيني نحو النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي من أجل العودة وتقرير المصير، وحوّلته من العيش على مساعدات وكالة الغوث الدولية إلى شعبٍ مقاتل. واستمر ذلك الأمر حتى أصبحت المنظمة الوعاء الذي يحتوي الشعب الفلسطيني وأحزابه وتياراته السياسية المختلفة، وأداة البعث السياسي للفلسطينيين [2].

ومع ذلك: فلا يجوز الادعاء ببراءة قيادة المنظمة الجديدة من سلبيات عدة تراكمت بمرور السنين، عانت منها الحركة الوطنية بفعل سوء إدارة نظرية الكفاح المسلح خاصةً في المناخ العربي؛ فمن جهة: لم تتمكّن الحركة الوطنية الفلسطينية من تفهّم معنى غياب القاعدة الآمنة للعمل المسلح في عهد ما بعد الشقيري، كما كان الحال في عهده. ولكن الفارق بين العهدين هو في إدراك الشقيري الفائق للبيئة المعاكسة عربياً التي تحول دون توفّر هذه القاعدة، ومحاولته التوفيق بين ذلك الإدراك وبين ضرورة السعي إلى تأمين دور فلسطيني

---

[1]- المرجع السابق، ص41.

[2]- مقابلة مع عبد الله أبو العطا.

مسلّح في الجبهة الأمامية للمواجهة. لذلك لم يبلغ التوتر بين الشقيري وبين المشاكسين لتسليح منظمة التحرير والشعب الفلسطيني حد الصراعات الدامية على النحو الذي عرفته المرحلة اللاحقة له. وكان الشقيري قد تمكّن من تحقيق معادلة لا تتعارض مع تنظيم الفلسطينيين وتسليحهم ولا مع مخاوف النظام الأردني، وانحصر الخلاف بينه وبين الأردن في الحدود الدبلوماسية والإعلامية والسياسية. لكن في المرحلة اللاحقة له تطوّر الأمر إلى حد الصدام المسلح بدءاً من عام 1968، ووصولاً إلى استئصال المقاومة والأجنحة المسلحة لمنظمة التحرير تماماً من الأردن عام 1971، ثمَّ تكرّر المشهد نفسه مع بعض التعديلات على الساحة اللبنانية فيما بعد عام 1975[1].

ويرى عوني فرسخ: إنه ليس من باب سوء الظن في شيء، النظر لانخراط قيادة ما بعد الشقيري في النزاعات العربية غير المجدية، وعدم مبالاتها بانعكاس ذلك على مواقف الشعوب العربية من القضية الفلسطينية، كما على ظروف تواجد الفلسطينيين في الأقطار العربية المضيفة، بأن هذا السلوك المستهجن إنما كانت غايته إيجاد حالة من التبرّم الشعبي العربي بالقضية، وتعظيم القلق الفلسطيني على المصير، بحيث يتزايد القطاع القابل بأي تسوية للحد من معاناته وقلقه المتزايدين. الأمر الذي يصبُّ في قناة نهج التسوية الذي التزمت به حركة فتح مطلع العام 1968، واكتسب مع تواصل الالتزام به تأييد أكثر من فصيلٍ مقاوم[2].

ويذكر الأستاذ سهيل الشنطي: أن موضوع التسوية السلمية كان من أكثر الموضوعات التي شغلت منظمة التحرير بعد هزيمة 1967 وبالذات بعد تنحية الشقيري، وذلك بسبب القوة الطاغية المهيمنة للعدو الصهيوني، وحالة العجز التي أصابت النظم العربية، وحلول شعار إزالة آثار العدوان محل شعار العودة وتحرير فلسطين؛ فأصبح القرار الدولي (242) هو العنوان الذي تركّزت الجهود الرسمية العربية والدولية لتطبيقه. وفي الساحة الفلسطينية كان العمل الفدائي هو الرد الثوري، لكن النظم الرسمية العربية كانت مشلولة وغير قادرة على دعمه، وهذا ما أدركته القيادة الفلسطينية اللاحقة للشقيري، مما أجبرها على دراسة

---

[1]- الأزعر، **تطور حركة التحرر الوطني**، ص304-305.

[2]- مناقشة عوني فرسخ لبحث محمد خالد الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص336.

وضع التسوية وتقييمه، والبحث في التكتيك الممكن سلوكه حتى تتهيّأ الظروف للمواجهة والتحرير [1].

ويؤكد ما ذهبنا إليه ما ذكره حمد حجاوي: بأن الأمر الذي يحتاج وقفة أمام التاريخ لمرحلة ما بعد الشقيري، والتي لم تبدأ معطياتها وممارساتها على الأرض، إلاَّ بعد وفاة عبد الناصر وليس بعد استقالة الشقيري، بأن استقالة الأخير أو إقصاءه إنما جاءت على خلفية نتائج هزيمة 1967، وانعكاس ذلك على القضية الفلسطينية وعلى برنامج منظمة التحرير، وعلى تفهُّم الشقيري لطبيعة المُتغيّرات والأولويات التي طرأت على برنامج عبد الناصر، أي برنامج مصر التي تقود القاطرة العربية. وهذا يوضح أن الشقيري كان في العمل الفلسطيني تجسيداً وواجهة للعمل العربي الثوري الساعي للتحرير والتحرر، وأن من تلاه في منظمة التحرير، كان واجهة للعمل العربي الذي أدّى إلى محاولة إغلاق ملف القضية الفلسطينية والاعتراف بشرعية العدو، وأن ما رُفع من شعارات ثورية من فصائل المقاومة خارج إطار المنظمة في مرحلة الشقيري كان صورة للتضليل ومحاولة للتشويش على عبد الناصر وبرنامج الثورة العربية. وإن المسلك الذي فُرض على المنظمة بعد عام 1970، وضرب مؤسساتها وإهدار ميثاقها، وصولاً إلى مؤتمر مدريد عام 1991، واتفاق أوسلو عام 1993، وما تلاها هو الوجه الحقيقي لذلك النهج النافذ في المنظمة اليوم [2].

ويؤكد ما ذهبنا إليه أيضاً، أنه بعد الانتصار في معركة الكرامة في 21 آذار (مارس) 1968، وتمكّن حركة فتح من السيطرة على منظمة التحرير أصبح هناك تغيّراً في المواقف السياسية للمنظمة، وتجلّى ذلك بوضوح عندما صرّح ياسر عرفات بقوله: "**نحن مع الحل السلمي في حال نُظر إلى قضيتنا: كقضية شعب وليس كقضية لاجئين**" [3].

وكنتيجة منطقية لصدمة الدول العربية من هول نتائج حرب 1967، وبناءً على الجهود السلمية التي بذلها الدكتور جونار يارنج (Gunnar Yarenj) مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط، ذكرت صحيفة الحياة اللبنانية في 24 كانون ثانٍ (يناير) 1968، أن منظمة التحرير

---

[1]- مقابلة مع سهيل الشنطي.

[2]- مناقشة حمد حجاوي لبحث محمد خالد الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص338-339.

[3]- مقابلة مع زكريا عطون؛ مقابلة شخصية مع الأستاذ محسن هاشم الخزندار في غزة بتاريخ 2009/5/5، والأستاذ الخزندار: باحث وكاتب فلسطيني، له عدد من المؤلفات منها كتابه: فلسطين في عيون الإمام الشهيد الشيخ هاشم نعمان الخزندار (خفايا تاريخ فلسطين الحديث).

قامت بلعب دور الوسيط والمهدّئ لأعمال الفدائيين، لأن مواجهة الجيوش هي الأجدى. وطبقاً لتلك الصحيفة: فإن الدوائر الدبلوماسية استنتجت بأن الاتفاق قد تمَّ تقريباً بين مصر والأردن ومنظمة التحرير على الوقوف في وجه حركة فتح، على اعتبار أن توقيف هذا النشاط هو المرحلة الأولى نحو القبول بالحل السلمي، وأن المسئولين الأردنيين قد تباحثوا مع الرئيس عبد الناصر بإمكانية الموافقة على الحل السلمي الذي طرحه (يارنج). وحسب الصحيفة أيضاً: فإن عبد الناصر قد أبلغ المسئولين الأردنيين موافقته على تبنّي هذا الحل، وطلب من أعضاء منظمة التحرير التوجّه إلى الأردن لذلك الغرض، كما يتجه أعضاء المنظمة إلى دمشق، لمحاولة إقناع المسئولين السوريين بالتخلي عن دعم حركة فتح [1].

واللافت للانتباه أن قيادة منظمة التحرير في مرحلة ما بعد الشقيري، سارت بوعيٍ منها أو بدون وعي في طريقٍ، اضطرها لأن تكون جزءاً من النظام العربي السائد، مع وجود بعض التعارضات في مناسبةٍ أو أخرى، ومع دولةٍ أو أخرى؛ فالشقيري تنحّى عن قيادة المنظمة في الوقت الذي بلغ فيه التدافع أوجّه في الوسط السياسي الفلسطيني بين تيارين:

1. **التيار الأول**: سعى لفصل حركته النضالية عن الوضع العربي العام مثيراً التحدي، لِما يمكن أن يتأتّى عن ذلك من نتائج.
2. بينما تطلّع **التيار الثاني**: إلى النضال ضمن السياق العربي، بعد أن أدرك الظروف والمحددات المحيطة بالقضية الفلسطينية.

ويبدو أن هذان التياران لم يكونا غائبين في عهد الشقيري، لكنهما أفصحا عن نفسهما أكثر بعد تنحّيه، الذي تزامن مع الجدل العربي والفلسطيني بشأن هزيمة 1967 وكيفية التعاطي معها.

وكانت حركة فتح تُصنّف ضمن التيار الأول، بعد أن تبنّت شعار: **أن الفلسطينيين هم في الخندق الأمامي في خط المواجهة مع العدو**، وفي ضوء التطورات اللاحقة لحقبة الشقيري وسطوة فتح وقيادتها داخل المنظمة، تطوّرت شعارات فتح إلى ما يشبه العقيدة الإقليمية القُطرية الصارخة فلسطينياً. الأمر الذي ترتّب عليه: أن بدت القضية الفلسطينية

[1] - **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 7، ص43.

وكأنها شأن فلسطيني خالص مما أراح عدة حكومات عربية، وبدأت تسوّق الصراع على إنه صراع إسرائيلي- فلسطيني؛ فترتّب على ذلك إضعاف الظهير العربي للقضية[1].

وفي هذا المجال ذهب البعض: إلى أن ذلك الأمر قد أراح الحكومات العربية وأزاح عنها عبئاً كبيراً، لأنه حقق مطالب دول عدّة أرادّت التخلي عن القضية الفلسطينية. وإذا كان ياسر عرفات قد ردد شعارات من قبيل: أن النضال الفلسطيني يصب في النضال التاريخي للأمة العربية وهويتها القومية، وإن الثورة الفلسطينية هي فلسطينية الوجه، عربية العمق، عالمية الامتداد، إلاَّ إن هذه الشعارات لا تنسجم مع شعارٍ آخر كان يردده دوماً هو "**يا وحدنا**". كما أن المسلك والتدرّج في التخلّي عن شعارات قومية المعركة إلى شعار القرار الفلسطيني المستقل، كان المقدمة للتسوية والصلح مع إسرائيل باسم فلسطين، ثمَّ انتشرت فيما بعد أفكار الواقعية والاستفتاءات حول قضايا تمس ثوابت التحرير والعودة، وبدأت تنشر عوضاً عن ذلك: أفكار الدولة والحلول المرحلية، وأخذ الظروف الدولية بعين الاعتبار، كما سيتم بيانه. فتلك الأجواء هي التي يسّرت ومهّدت للحلول السلمية: فذهب الإجماع على التحرير الذي ضحّى الشعب الفلسطيني والأمة العربية من أجله أعظم التضحيات عبر قرنٍ من الزمان؛ ليحلَّ محله القرار المستقل والدولة الفلسطينية، وأي قرار وأي دولة؟[2].

وبات من المعروف أنه قبل حرب 1967 وخلال فترة قيادة الشقيري للمنظمة، كان ثمة موقف لتنظيمات عديدة لا تقل تأثيراً- إن لم تزد- عن حركة فتح؛ كحركة القوميين العرب (أبطال العودة)، وجبهة التحرير الفلسطينية (ج. ت. ف) التي صارت تُعرف بالقيادة العامة، وجبهة التحرير الوطني الفلسطيني المتحالفة مع جبهة التحرير الفلسطيني (طريق العودة)، وكان لبعض تلك التنظيمات وجود شعبي أكبر مما لدى حركة فتح في العديد من التجمُّعات الفلسطينية في الدول العربية، من أحزابٍ ونقاباتٍ واتحادات وحتى في كوادر العمل الفدائي. وتنبع أهمية ذكر ذلك في أنها تساعد في توضيح تأثيرات هزيمة 1967 في العمل الفدائي الفلسطيني، وهيمنة "**الفلسطنة**" على القضية الفلسطينية، ودعم تلك الحركات من بعض الأنظمة العربية، وذلك ما يتضح من خلال أن بعض الدول العربية الأكثر ثراءً ونفوذاً، رفعت من شأن خلفاء الشقيري عالياً سواء مالياً أو سياسياً. كما إن الإعلام العربي كذلك: ضخّم

---

[1]- الأزعر، **تطور حركة التحرر الوطني**، ص299.

[2]- تعقيب السعدي على بحث الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص327-328.

العمل الفدائي وقيادته في وقتٍ مبكّر، وكان هذا الدعم والترويج لأسبابٍ عدة، لتفادي تنبيه الشعوب العربية إلى عقم تلك الأنظمة بما أسبغته القيادة الفلسطينية على تلك النظم من إطراءٍ، وصل أحياناً إلى درجة كبيرة من النفاق السياسي [1].

وعلى الرغم من أن الديمقراطية في العمل الفلسطيني لم تأتِ كنتيجة لتطور سياسي أو أيديولوجي مسبق، بل إن طبيعة المشاركة المسلحة في أداء التنفيذ أملت ضرورة حق المشاركة في إبداء الرأي ومناقشة اتخاذ القرار؛ وبذا: غدت الديمقراطية الوجه الآخر للفعل الثوري [2]. ومع ذلك اقترفت الحركة الوطنية الفلسطينية عدة أخطاء ذاتية؛ كتوالد تنظيمات المقاومة وتنافسها بلا مبررات مفهومة بالنسبة إلى مجرى النضال، ناهيك عن الأخطاء السلوكية من بعض القيادات والكوادر التي أدّت إلى هشاشة التواصل مع الجماهير العربية، ويبدو جلياً أن ثمة أسباباً بنيوية لذلك التنازع مع المحيط العربي، قد بدأ في أواخر عهد الشقيري واستمر في المرحلة اللاحقة له. وكان محور الخلاف بين الظهير العربي وحركة التحرر الفلسطينية على خلفية مفهوم التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، وكان ذلك الخلاف قد بدأ عند اعتراف الكثير من الأطراف العربية بالقرار الدولي (242)، الذي مثّل في نظر منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية، اعترافاً بشرعية اغتصاب إسرائيل للأراضي التي احتلّتها عام 1948، وسحب للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني على كامل ترابه الوطني، ثمَّ استفحل الشقاق وتفاقم بمرور الوقت، بالقبول العربي المتواتر بمبادرات التسوية المتعارضة مع هدف تحرير فلسطين وعروبتها [3].

وعلى الرغم من أن الفلسطينيين تحرروا نسبياً من ضغوط الوصاية التي فرضها عليهم النظام الإقليمي العربي قبل معركة الكرامة، لكن ما حصل بعدها كان مستغرباً من بعض الأنظمة الرسمية العربية، فبدلاً من أن تعارض العمل المسلح الفلسطيني بأكمله راحت تتنافس على دعمه [4]. الأمر الذي اعتبره البعض: بأنه نوعاً جديداً من الوصاية العربية، بينما في المقابل: تعاملت معه فصائل بالمنظمة كنوعٍ من الدعم العسكري لمجهودها الحربي المقاوم

---

[1] - المرجع السابق، ص328-329.

[2] - سميح شبيب، "**منظمة التحرير الفلسطينية: التطور وصراع الإرادات**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 152-153، تشرين ثانٍ (نوفمبر) – كانون أول (ديسمبر) 1985، ص32.

[3] - الأزعر، **تطور حركة التحرر الوطني**، ص301.

[4] - ديفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون، جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة: عبد الرحمن رياس، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2003، ص481.

وليس التفافاً على برامجها؛ فلم تمانع في التفاعل مع سياسات بعض الأنظمة العربية الداعمة لها[1].

ولمَّا كان من الضروري من أجل انطلاق التنظيمات الفدائية من أراضي الدول العربية المحيطة بإسرائيل عن وعيٍ أو دون وعي، تضخيم الإحساس بهزيمة العام 1967 لدى الأنظمة العربية، والمبالغة الشديدة في تحديد أسباب حدوث الهزيمة، واستخدام مصطلحات إنشائية تتسم بالروح النقدية والعمومية والغموض والاتهام، وعدم التحليل العلمي الموضوعي من أجل الضغط المعنوي على الأنظمة العربية؛ لتوسيع هامش حرية العمل الفدائي انطلاقاً من أراضيها، وانتزاع شرعية وجود قواعدها الارتكازية والعلنية والآمنة لهذا العمل الفدائي، الذي نجحت قياداته في تولي قيادة منظمة التحرير محل قيادته التقليدية. وفي المقابل: استخدمت تلك الأنظمة عمليات المقاومة ووجودها كجزءٍ نشط مضاد عسكرياً لإسرائيل[2]. ولكن تلك الأنظمة كانت حسّاسة لقدرة الفلسطينيين على استثارة الرأي العام لشعوبهم؛ فحاولت تحقيق ذلك بوسائل تقليدية مثل: طريق الوصاية السياسية والمالية، أو بتبنّيهم لتنظيمات فدائية تلحق بهم، وعن طريق تبنّي الحركات المنشقّة في الفصائل[3].

وكانت بعض الأنظمة العربية قد عملت على تطويق العمل الفدائي واحتوائه بأشكالٍ عدة، ويبدو أن العمل الفدائي سار بوعيٍ منه أو دون وعي أيضاً في ركاب تلك الأنظمة؛ مما أدّى إلى انعكاس أوضاع تلك الأنظمة على التنظيمات الفلسطينية؛ فتعرّضت للعديد من عمليات الانشقاق، وتباينت المنطلقات الأيديولوجية لمؤسسي كل تنظيم[4]. وكما قال ياسر عرفات: فإن الأوضاع العربية بتناقضاتها قد خلقت داخل الثورة الفلسطينية عدة قوى؛ مما

---

[1]- حمزة عبد الحميد الصمادي، **تجربة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964-2006م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2008، ص41.

[2]- عزمي، **"الثورة الفلسطينية المسلحة"**، ص116-118.

[3]- كوبان، **المنظمة تحت المجهر**، ص307.

[4]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 13، من 1971/1/1 – 1971/6/30، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، آب (أغسطس) 1972، ص73؛ إسماعيل سرور شلش، **نظرة عامة على المواجهة 1967-1974**، في: السيد يسين وعلي الدين هلال (إشراف)، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين 1948-1973،ج2، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975، ص541.

صعّب الالتقاء والتوحيد مع قوى خلقتها تنظيمات حزبية في بعض الأقطار العربية؛ فهي لا تلتقي مع بعضها، كما أنها لم تلتقِ على الساحة الفلسطينية [1].

ومن المعلوم: أن الأنظمة العربية كانت تمارس حملات تشكيك مضادة للثورة الفلسطينية [2]، وكانت كلٍ من: العراق وسوريا قد تدخّلت بالقوة في أوقاتٍ مختلفة في الشؤون الفلسطينية من خلال تنظيمات تنوب عنهما، كما وتدخّلت أنظمة عربية أخرى بشكلٍ مستتر؛ مما اضطر منظمة التحرير إلى إرضاء تلك التنظيمات الصغيرة، وإتاحة الفرصة لها للتحرك السياسي والذي لا يتناسب وحجمها الحقيقي وقدراتها؛ فبعض تلك التنظيمات لم يكن سوى امتداداً لأحزابٍ عربية، أو ذات قاعدة عقائدية [3]. وحاولت المنظمة من خلال مؤسساتها ضبط تلك الأوضاع دون جدوى، وقد سبق للجنة التنفيذية للمنظمة في 5 تموز (يوليه) 1969، أن وجّهت رسائل إثر اجتماعها في عمّان إلى الدول العربية، تدعوها إلى عدم التعاون مع التنظيمات الصغيرة وعدم تشجيعها، بل والعمل على تصفيتها عن طريق دمجها بالتنظيمات الكبيرة [4].

وبالإجمال: فإن التطور اتجاه التسوية العربية كان يُخصم من معسكر إسناد منظمة التحرير وحركة التحرر الفلسطيني، وبالتالي: فقد ضيّق دائرة التحرك الفلسطيني المعارض لهذا الاتجاه. وعلى الرغم من أن هذا التحرّك احتفظ ببعض زخمه، إلاّ أن تطور الأوضاع العربية نحو تعميم هذا الاتجاه وصولاً إلى مستوى الخيار الاستراتيجي، اضطر المنظمة للانسياق وراء الانضباط في الصف العربي العام لانعدام هوامش البدائل. وكان ذلك الأمر متوقعاً لأن قوى الحركة الوطنية المنضوية منها بالذات في إطار المنظمة، بقيت معتمدة على الدعم العربي الرسمي. لذلك لم تتمكّن من ايجاد البدائل وعاشت طويلاً بفضل التناقضات العربية، مما أثّر على استقلالية المنظمة وإرادتها الوطنية. وما قيل في عهد الشقيري بأنه ومنظمته مثّلا مظلة للأنظمة العربية وسياساتها العقيمة، تكرر المشهد نفسه في أوقاتٍ

---

[1] - **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 13، من 1971/1/1 – 1971/6/30، ص265.

[2] - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 11، من 1970/1/1 – 1970/6/30، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، نيسان (أبريل) 1972، ص275.

[3] - يزيد صايغ، **رفض الهزيمة: بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع**، سلسلة أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية (24)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992، ص218.

[4] - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 10، من 1969/7/1 – 1969/12/31، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1970، ص19.

لاحقة بحق المنظمة وقيادتها؛ ففي بيانٍ للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين صدر في 26 أيلول (سبتمبر) 1974، بمناسبة انسحابها من عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة بعد صدور برنامج النقاط العشر كما سيرد بيانه لاحقاً. وقد ورد في ذلك البيان ما ينص على عدم السماح باستخدام منظمة التحرير؛ كمظلة لتخاذل بعض الأنظمة العربية المستسلمة[1].

ومما سبق ذكره بالإمكان الاستنتاج، بأن قيادة منظمة التحرير اللاحقة لعهد الشقيري، والتي كان هدفها الرئيسي من التخلص منه هو استعادة استقلالية القرار الفلسطيني، وتركيزه بيد ممثلي الشعب الفلسطيني؛ لم تفلحْ في مسعاها وإنما بقيت رهينة المشيئة العربية؛ ولم تستطع أن تغيّر من الأمر شيئاً، بل أكثر من ذلك فقد ورّطت المنظمة في صراعات جانبية مع بعض الأنظمة العربية، مما أفقدها جزءاً من حيويتها في مواجهة الخطر الإسرائيلي.

وبالإجمال مما سبق ذكره بالإمكان الوقوف عند بعض النتائج أو المحطات المهمة وبيانها كالتالي:

- إن مصر الناصرية وكنتيجة لهزيمة عام 1967، اضطرت للتضحية بقيادة أحمد الشقيري لمنظمة التحرير، وأقامت خطوط اتصال مباشرة مع قيادة حركة فتح حتى قبل أن يضطر الشقيري لتقدّيم استقالته رغماً عن إرادته، فقد كان عبد الناصر بحاجة ماسة لإشغال إسرائيل بعمليات فدائية، وكانت حركة فتح هي المؤهلة للقيام بهذه المهمة.
- إن قيادة منظمة التحرير اللاحقة لعهد الشقيري والتي كان هدفها الرئيسي استعادة استقلالية القرار الفلسطيني، وتركيزه بيد ممثلي الشعب الفلسطيني؛ لم تفلحْ في مسعاها وإنما بقيت رهينة المشيئة العربية، ولم تستطع أن تغيّر من الأمر شيئاً، بل أكثر من ذلك فقد ورّطت المنظمة في صراعاتٍ جانبية مع بعض الأنظمة العربية، مما أفقدها جزءاً من حيويتها في مواجهة الخطر الإسرائيلي.
- إن الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني في مطلع عام 1969، أقرّت برئاسة ياسر عرفات زعيم حركة فتح لرئاسة المنظمة. وقد أكّد الرئيس عبد الناصر دعم مصر

[1]- الأزعر، تطور حركة التحرر الوطني، ص301.

اللا محدود ووضع إمكانياتها في سبيل دعم المقاومة المسلحة، وذلك خلال مقابلته لأعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة للمنظمة؛ وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل الوحدة الوطنية بدخول تنظيمات المقاومة في إطار منظمة التحرير ابتداءً من عام 1968.